دور التشريعات البيئية في تطوير وحماية التنمية المستدامة في العراق

م.م أحمد عبد السلام عزت*

م.م بان قدس يوسف*

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

ahmedhawrami91@uomustansiriyah.edu.iq

ban.q.yousif@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

يعتبر موضوع الحفاظ على البيئة من المواضيع المهمة في العصر الحالي لما له الاثر الكبير في تطور البلدان و الحفاظ عليها من التلوث والتغير المناخي ، حيث ان موضوع البيئة والحفاظ عليها عن طريق تطوير التنمية المستدامة اصبح من المواضيع المهمة والضرورية التي تسعى اليها حكومات الدول والحكومات المحلية على حد سواء.

ولهذا فأن للسلطة التشريعية الى جانب السياسات الحكومية الدور الكبير في الحفاظ على البيئة من التلوث وتطوير حركة التنمية والتنمية المستدامة لإن الحفاظ على البيئة هو من مسوؤلية الدولة بالدرجة الاساس من خلال وجود تشريعات لازمة وقوية تسهم في الحفاظ على جودة الحياة داخل الدولة .

الكلمات المفتاحية: التلوث البيئي، التشريعات، التنمية المستدامة، العراق.

The role of environmental legislation in developing and protecting sustainable development in Iraq

Assistant lec : Ahmed Abdulsalam Ezzat*

Assistant Lec : Ban Qudis Yousif*

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

Abstract:

The topic of environmental conservation is considered one of the important topics in the current era because of its great impact on

the development of countries and their preservation from pollution and climate change, as the topic of the environment and

its preservation through the development of sustainable development has become one of the important and necessary topics that governments of countries and local governments alike seek.

Therefore, the legislative authority, along with government policies, has a major role in preserving the environment from pollution and developing the development and sustainable development movement, because preserving the environment is primarily the responsibility of the state through the existence of necessary and strong legislation that contributes to preserving the quality of life within the state.

Keywords: Environmental pollution, legislation, sustainable development, Iraq.

المقدمة:

أن من أهم الركائز الأساسية لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية هي التنمية المستدامة ، وخاصتا في عالم يواجه تحديات بيئية متزايدة كالتغير المناخي وتدهور الموارد الطبيعية والتلوث، أصبحت الحاجة الملحة إلى وجود أطر تشريعية تحمي البيئة وتدعم استدامة الموارد وفي هذا المجال ، تبرز دور التشريعات البيئية كأداة فعالة لتنظيم العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من جانب، والحفاظ على الموارد البيئية من جانب أخر، بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة تراعي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

وفي العراق، يظهر دور التشريعات البيئية بشكل خاص نظرًا للتحديات البيئية المتعددة التي تواجه البلاد في ظل ما يعاني من تدهور بيئي واسع النطاق كالتصحر وشح الموارد المائية وتلوث الهواء والمياه بالإضافة إلى تأثيرات التغير المناخي وأن هذه المشكلات البيئية لم تؤثر فقط على البيئة الطبيعية، بل امتدت لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة الضغط على البنى التحتية، وانخفاض جودة الحياة، وتهديد الأمن الغذائي والمائي.

على الرغم من الجهود المبذولة عبر إصدار قوانين وتشريعات تهدف إلى حماية البيئة وتعزيز استدامة الموارد، إلا أن هناك ثغره بارزة بين النصوص التشريعية وتطبيقها على أرض الواقع تعود هذه إلى تحديات عدة، منها ضعف مؤسسات إنفاذ القانون، وغياب الوعي البيئي الكافي، ونقص التنسيق بين الجهات ذات الصلة، فضلاً عن التأثيرات السلبية للعوامل السياسية والاقتصادية .

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث إلى بيان دور التشريعات البيئية في تعزيز التنمية المستدامة في العراق عبر تحليل الأطر القانونية الحالية ومدى مساهمته في حماية الموارد البيئية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يتناول البحث التحديات التي تواجه تطبيق هذه التشريعات وتقديم توصيات لتطوير سياسات بيئية أكثر شمولاً وكفاءة ومن خلال ذلك، يسعى البحث إلى المساهمة في تسليط الضوء على أهمية وجود بيئة تشريعية قوية ومتوازنة لدعم التحول نحو تنمية مستدامة في العراق، بما ينسجم مع المتطلبات الوطنية والالتزامات الدولية.

إن هذا الموضوع لا يقتصر على الجانب القانوني فقط، بل يمتد ليشمل أبعادًا استراتيجية واجتماعية واقتصادية، حيث تسهم التشريعات البيئية في بناء عراق أكثر استقرارًا واستدامة، قادر على مواجهة تحديات المستقبل وتحقيق رؤية تنموية شاملة تلبي طموحات شعبه

فرضية البحث:

أن للتشريعات البيئية في العراق دور فعال في تطوير وحماية التنمية المستدامة، شرط أن تكون هذه التشريعات شاملة وقابلة للتنفيذ ، وأن يتم اسنادها بمؤسسات قوية وآليات رقابة فعالة

إشكالية البحث:

يستند هذا البحث على فرضية مفادها "الى أي مجال يمكن أن تساهم التشريعات البيئية في العراق في تطوير وحماية التنمية المستدامة، وما هي التحديات التي تواجه تطبيقها، وكيف يمكن تعزيز فعاليتها لضمان استدامة الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف البيئية والاقتصادية الراهنة؟ وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ماهي التنمية المستدامة والتشريعات البيئية.
2- واقع البيئة والتنمية المستدامة في العراق.
3- التحديات التي تواجه التشريعات البيئية في العراق.

منهجية البحث :

في هذا البحث سيتم الاعتماد على منهجين ، المنهج الوصفي لبيان الأطر التشريعية البيئية القائمة في العراق، وتوضيح المشكلات البيئية وتأثيرها على التنمية المستدامة ،والاعتماد على المنهج التحليلي لتقويم فعالية هذه التشريعات ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اولا :ماهية التنمية المستدامة والتشريعات البيئية

1- التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة لها عدة مصطلحات او تسميات منها التنمية المستمرة ، او التنمية المتواصلة والتنمية القابلة للاستمرار ، كما ان مصطلح التنمية المستدامة نفسه هو مصطلح

واسع الاستخدام والتداول حيث عانى مفهوم التنمية المستدامة من ازدحام في التعريفات بسبب الدلالات المختلفة وتعدد الاستخدام . [1]

وقد عرف معهد (الموارد العالمية) التنمية المستدامة حسب دلالة كل معنى ستخدم فيه وهي على الشكل الاتي : [2]

1- **اقتصاديا** : ويعني في الدول الصناعية المتقدمة التخفيض الامثل في استهلاك الموارد والطاقة ، اما في الدول النامية فيعني التوظيف المثالي للموارد الموجودة في الدولة من اجل القضاء على الفقر ورفع المستوى المعيشي .

2- **بيئيا** : والمقصود هنا حماية الموارد الطبيعية والاستعمال الافضل للأراضي الزراعية والموارد المائية المتاحة .

3- **تكنلوجيا** : ويعني نقل المجتمع الى عصر الطاقات والصناعات النظيفة (الطاقة النظيفة) والتي تستعمل تكنلوجيا حديثة غير مضرة للبيئة .

4- **اجتماعيا** : اي السعي الى تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي ، إضافة الى رفع جودة الخدمات الصحية والتعليمية وخصوصا في المناطق النائية او الريفية .

كما ان مصطلح التنمية المستدامة يرتبط بالعديد من العوامل مثل ما وضحنا سابقا بحيث ان التنمية المستدامة تقلل الاعتماد على الموارد غير المتجددة وتطوير سلع صديقة للبيئة مع تخفيف انبعاثات الغازات السامة والكاربون ، فضلا عن ذلك فأن التنمية تنهض بالحياة الثقافية للمجتمعات وتحقق العدالة المجتمعية وتطور الحياة الاجتماعية . [3]

---

[1] – بان قدس يوسف ، دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة ، بحث منشور في مجلة الدراسات المستدامة للعدد الخاص ، العدد (3) المجلد (6) ، 2024 ، ص 349 .

[2] – احمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، 2014 ، ص 86 .

[3] – فادي حسن جابر ، استثمار إدارة المعرفة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة / دراسة تحليلية ، مجلة الدراسات المستدامة ، العدد (3) المجلد (6) ، 2024 ، ص 596 .

وقد عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية او ما تعرف بلجنة (بورتلاند) التنمية المستدامة بأنها تلبية الاحتياجات الحالية مع عدم تهديد احتياجات الاجيال اللاحقة او المساومة على قدرتها على تلبية احتياجاتها . [1]

وقد سلطت الامم المتحدة الضوء على أهمية التنمية المستدامة في الوقت الحالي والاجيال المستقبلية وعى ذلك عقدت اربعة مؤتمرات رئيسية حول موضوع التنمية المستدامة لبيان اهميتها وهي :

1- عقد المؤتمر الاول للتنمية المستدامة في مدينة (ستوكهولم) سنة 1972 تضمن شرحا محدودا حول مصطلح التنمية المستدامة والفكرة التي يجب البناء عليها في المستقبل واهمية الحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية من الاستنزاف لأنها سوف تفي باحتياجات المستقبل وقد دمجت فيه مصطلح التنمية المستدامة مع الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية . [2]

2- وعقد المؤتمر الثاني في مدينة (ريو دي جانيرو) في البرازيل في العام 1992 تحت شعار الامم المتحدة والبيئة والتنمية حيث عدت فكرة التنمية المستدامة كواحدة من قواعد العمل المحلي والعالمي على حد سواء ، حيث وضع المؤتمر برنامجا متكاملا حول البيئية المستدامة في القرن الواحد والعشرين واعتبار حماية البيئة جزء مهم وضروري من عملية التنمية الشاملة حيث تم إطلاق ما يعرف الحامية الخاصة بالبيئة التي تستخدمها منتجات اليوم او ما تعرف بـ (iso) الايزو التي انتجتها الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الاوربي . [3]

3- المؤتمر الثالث الذي عقد في في مدينة (جوهانسبورغ) جنوب افريقيا في العام 2002 حيث كان لمتابعة عمل الدول في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ومدى الاستجابة من قبل دول العالم لموضوع التنمية المتواصلة . [4]

---

[1] – مندور وعدة باحثين ، تنمية الموارد البشرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة خاصة) عن قطاع التعليم في بني وليد بليبيا ، مجلة العلوم البيئية ، 2017 ، ص 311 .

[2] – ماجد صدام سالم ، الادارة المائية المتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة في العراق ، المؤتمر الرابع ، كلية التربية – ابن رشد ، 2019 ، ص 8 .

[3] - حسن عبد الرحمن مسند واخرون ، الادارة المتكاملة لموارد المياه ، مركز البحث والعلاقات الخارجية ، العدد (2) ، 2000 ، ص 41 .

[4] – مها الابحر ، التنمية المستدامة للموارد المائية ، مركز البحوث الزراعية ، بغداد ، 2019 ، ص 2 .

4- وعقد المؤتمر الرابع في مدينة (ريو دي جنيرو) البرازيلية مرة اخرى وعرف المؤتمر بقمة الارض حيث اجتمع قادة العالم ليعلنوا الالتزام التام بمبدأ التنمية المستدامة واهميتها في الحفاظ على البيئة العالمية ومحاربة الاحتباس الحراري والتغيير المناخي في العالم . [1]

2- التشريعات البيئية :

من اجل الحفاظ على البيئة و رؤية مدى الالتزام بالقوانين المحلية والدولية الخاصة بحماية البيئة وتطوير التنمية المستدامة ، كان لزاما على المشرع ان يكون له دور كبير ومهم في هذا المجال ، ان اصدار التشريعات اللازمة بحماية البيئة اصبحت ضرورة يجب ان تقوم بها السلطات التشريعية التي مهمتها الحفاظ على البيئة بإصدار التشريعات البيئية ذات العلاقة .

وقد اتجهت العديد من الدول الى اصدار القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة حيث ان هذه التشريعات والقوانين قد عالجت الكثير من حالات التلوث البيئي خصوصا في الدول الصناعية الكبرى التي تفرض الكثير من التشريعات البيئية الصارمة للحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة وذلك من النواحي الموضوعية والاجرائية . [2]

والتشريعات البيئية ايضا هي مجموعة القواعد القانونية وهي ذات طبيعة فنية تنظم نشاط الانسان ببيئته وطبيعته المحيطة به وتحدد ماهية البيئة وماهي النشاطات المحظورة التي قد تؤدي الى اختلال التوازن الفطري بين مكونات البيئة والاثار القانونية المترتبة على مثل هذا النشاط . [3]

وفيما يخص التشريعات فقد عرف المشرع العراقي التلوث البيئي من خلال المادة (6ف/2) من قانون حماية البيئة العراقية رقم (3) لعام 1997 حيث عرف النص التلوث بأنه وجود اي من الملوثات بكميات او تركيز غير طبيعي تؤدي بشكل مباشر او غير مباشر بالضرر بحياة الانسان والكائنات الحية الاخرى .

وتعرف التشريعات البيئية بأنها مجموعة من القوانين والقواعد القانونية والفنية والانظمة واللوائح التي تعمل على حماية البيئة بمفهومها العام وتمنع اجراءات التلوث بكافة اشكالها وتوجد في هذه التشريعات العديد من الالتزامات مما قد يعني المسؤولية القانونية عند مخالفتها او محاولات التلاعب بها . [1]

---

[1] – ماجد صدام سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص9 .

[2] - هالة صلاح ياسين الحديثي ، موقف التشريعات البيئية في ظل مبدأ إفتراض العلم بالقانون ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، العدد (4) ، 2006 ، ص 442 .

[3] – احمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة الاسلامي ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1996 ، ص 24 .

ان التشريعات البيئية اصبحت ضرورة للحفاظ على بيئة نظيفة مستدامة خالية من مظاهر التلوث التي باتت تهدد ارواح الكثير من الناس بسبب التغييرات المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري ، ان قواعد التشريعات البيئية هي قواعد فنية في صياغتها كونها تحاول مزج الحقائق العلمية بالأفكار القانونية والحقائق المختصة بالبيئة بمعنى ان القواعد البيئية يجب ان تكون قد استوعبت الحقائق العلمية بمخاطر التلوث وغيرها .[2]

كذلك فإن التشريعات البيئية تكون ملزمة من قبل المشرع ومثقلة بقواعد والتزامات قانونية لعدم الاضرار بالبيئة لان من يعرض البيئة للخطر سوف يجد نفسه معرض للمسائلة القانونية حيث ان التشريعات البيئية سوف تكون ذات اوامر ناهية .[3]

كما ان التشريعات البيئية تسعى الى تحسين المعيشة داخل الدول وتحسين نوعية المعيشة والارتقاء بها نحو الافضل ، او تجنب الضرر الذي تحدثه المصانع والمنشأة الصناعية عن طريق النفايات او المواد الكيمياوية وانبعاثات غاز ثنائي اوكسيد الكاربون لهذا يجد المشرع القانوني نفسه ملزم بحماية الطبيعية ومن عليها من الكائنات الحية للحفاظ على الموارد الطبيعية من اسباب التدهور البيئي .[4]

ثانيا : واقع البيئة والتنمية المستدامة في العراق وتشريعاتها

1– واقع البيئة وتحدياتها في العراق

كما اسلفنا سابقا فأن التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الحاضر دون الضرر بالمستقبل مع القدرة على تلبية احتياجات اجيال المستقبل ، مع تحقيق التوازن البيئي والاستمرارية في العمل وتطوير البيئة نحو بيئة نظيفة خضراء خالية من عوامل التلوث بكافة اشكاله .

وقد عانت البيئة في العراق من العديد من المشكلات وذلك بسبب عوامل طبيعية عديدة او عوامل بشرية من السياسات الخاطئة التي قامت بها الحكومات السابقة اضافة الى الحروب والالغام وغيرها من العوامل ، حيث شكلت تلك العوامل ضغطا على البيئة وعلى كافة الاصعدة والمستويات ، وتتلخص اسباب التدهور البيئي في العراق بالأسباب الاتية :

---

[1] – هالة صلاح الحديثي ، المسؤولية المدنية الناجمة عن تلوث البيئة – دراسة تحليلة تطبيقية ، دار جهينة للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2003 ، ص 55 .

[2] – هالة صلاح ياسين ، موقف التشريعات البيئية في ظل مبدأ افتراض العلم بالقانون ، مصدر سبق ذكره ، ص 446 .

[3] – احمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة – دراسة تأصيلية في الانظمة الوطنية والاتفاقية ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1997 ، ص 54 .

[4] – محمد مؤنس محب الدين ، الارهاب الصامت ، بحث منشور بمجلة الشرطة ، العدد (15) ، 1999 ، ص 215 .

1- **الزيادة السكانية** : ان الزيادة السكانية بطبيعة الحال تسبب ضغطا على جميع موارد البيئة من خلال زيادة الطلب على الغذاء والماء والطاقة والاسكان وغيرها، فضلان عن زيادة كميات النفايات الصلبة وكذلك الممارسات الضارة بالبيئة مثل قطع الاشجار والصيد البري الجائر وتلوث المصانع الخ .. [1]

2- **مشكلة التصحر وتدهور الاراضي الزراعية** : حيث ان الضغط السكاني وزيادة عدد السكان في العراق وارتفاع اسعار البيوت ، جعل الكثير من المواطنين اصحاب الدخل المحدود والمتوسط باللجوء الى شراء الاراضي الزراعية التي تم تحويلها وبشكل جائر وغير مدروس الى اراضي ذات طابع سكني مما سبب بتجريف الكثير من تلك الاراضي الزراعية وتحويلها الى مدن سكنية وهجرة الفلاحين وترك اراضيهم الزراعية بسبب السياسات الزراعية الخاطئة في العراق وقلة الدعم الحكومي فضلا عن الاثار البيئة وقلة تساقط الامطار والاستعمال غير الرشيد للموارد الطبيعية . [2]

3- **ظاهرة التمدن** : او ما تعرف بظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة حيث زادت معدلات هجرة الفلاحين والسكان من الريف الى المدينة بثلاث اضعاف عما كان عليه في السابق خلال العقدين الاخيرين بسبب قلة فرص العمل في الارياف وكذلك البحث عن العمل داخل المدينة والسكن الملائم والخدمات الصحية التي تكون افضل في المدن مما عليه في الريف . [3]

4- **ضعف الوعي البيئي في العراق** : حيث ان مستوى التطور البيئي في العراق ضعيف بسبب حداثة المفهوم على المجتمع وعدم تركيز الحكومات السابقة على البيئة وضرورة الحفاظ عليها بسبب محاربة الارهاب والوضع الامني المتدهور في السابق ، فضلا عن عدم دمج البعد البيئي في الاطار التربوي والتعليمي وكذلك وجود انماط سلوكية ذات اثار سلبية على البيئة في العراق يتحملها المواطن بالدرجة الاساس . [4]

---

[1] – ابو تراب تغريد قسم محمد ، البيئة والتنمية المستدامة في العراق : الواقع والاثار الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، العدد (2) المجلد (4) ، 2021 ، ص 192 .

[2] – احمد عبد السلام عزت ، واقع التنمية المستدامة في العراق : احتياجات الحاضر وافاق المستقبل ، مقالة بحثية منشورة في مركز الدراسات والبحوث / كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2024 ، ص 24.

[3] – ضرغام خالد عبد الوهاب الطائي ، مشكلة ازمة السكن في العراق والمعالجات المقترحة ، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الغري ، العدد الخاص بمؤتمر الاسكان ، 2015 ، ص 209.

[4] – ابو تراب تغريد ، مصدر سبق ذكره ، ص 194 .

لقد خصص المشرع العراقي فيما يخص التشريعات التي تسعى للحفاظ على جودة والبيئة في العراق المادة (33) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005 حيث اصبحت هذه المادة الاطار الاساسي لحماية البيئة في العراق ، وقد نصت المادة على " ان لكل فرد الحق في العيش ببيئة سليمة " ، وان حماية البيئة في العراق هو واجب على الدولة والمجتمع على حد سواء . [1]

حيث عدت التشريعات البيئية في العراق ان البيئة السليمة والنظيفة حق لكل مواطن وان من واجبات الدولة هو الحفاظ على هذا الحق وصيانته وهي المسؤولة عن ضمانه ، وهذا يعني ان الحق لكل مواطن التمتع في بيئة نظيفة وسليمة خالية من الملوثات وكما ان الدولة الحق في صيانة هذا الحق الطبيعي لكل فرد فأن المواطن ايضا يكون عليه واجبا الحفاظ على الطبيعة والحد من تلوثها وتدهورها . [2] وبذلك فأن الحفاظ على بيئة سليمة يكون من واجب الدولة اولا ومن ثم المواطن ثانيا لان الجزء الثاني من نص المادة (33) اشارت الى ذلك بالقول ان حماية البيئة في الدولة هي ليست مسؤولية الحكومة فقط ، انما مسؤولية المواطن ايضا وذلك يشمل الشركات الخاصة والعامة والمصانع والمنظمات غير الحكومية التي لها الدور الكبير في توعوية المواطن بتلك المسؤوليات عن طريق التوعية والمبادرات المجتمعية . [3]

وتعضيدا للدستور والخطوات الحكومية في مجال التشريعات للحفاظ على البيئة ، فقد قامت الحكومة العراقية بتشريع قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لعام 2009 الذي يعد اطارا قانونيا شاملا يهدف الى الحفاظ على البيئة وتحسينها من خلال وضع القواعد الصارمة والملزمة للنشاطات الصناعية والزراعية في العراق وكذلك الانشطة البشرية الاخرى التي قد تؤثر سلبا على البيئة حيث يتضمن القانون الكثير من التدابير للحد من التلوث البيئي بكافة اشكاله ، ووضع الخطط لإدارة تصريف النفايات والمواد الخطر بشكل امن ومستدام . [4]

وهذا لا يمنع من ان التشريعات البيئية في العراق تعاني من تحديات على المستوى القانوني والاداري ، وتلك التحديات هي :

1- **ضعف الإطار التشريعي البيئي** : حيث ان التحديات البيئية في العراق بتزايد مستمر وفق التغييرات المناخية العالمية و ازدياد ظاهرة التصحر مع ضعف التشريعات او عدم تحديثها

---

[1] – المادة (33) من الدستور العراقي لسنة 2005 .

[2] – محمد نجيب حسني ، الدستور والقانون الجنائي ، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة ، 1992 ، ص 62.

[3] – المادة (33) من الدستور العراقي ، وللمزيد يراجع : كريم زيدان خلف ، التحديات الدستورية والقانونية لحماية البيئة في العراق ، جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية ، 2024 .

[4] – علي عبد الامير ، التشريعات البيئية في العراق ، دار الرافدين للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2015 ، ص 112.

للتحديات الراهنة التي سببها التغييرات في النشاط البشري والتطور التكنلوجي اضافة الى التغييرات المناخية . [1]

2- **نقص التشريعات المتخصصة بمجالات التلوث الصناعي** : حيث ان التلوث الصناعي هو الاخطر وما زال يهدد المجتمع العراقي بعد ازدياد نسب التلوث بشكل مخيف خلال الآونة الاخيرة الامر الذي اصبح يدق ناقوس الخطر حيث يجب اخضاع المشاريع الصناعية الحالية والمستقبلية لنظام ترخيص ملزم بشكل قانوني صارم يفرض الغرامات او حتى السجن لمن يخالفه مع الاخذ بنظر الاعتبار متطلبات حماية البيئة . [2]

3- **نقص التدابير العلاجية الإدارية** : حيث ان إدارات البيئة او الجهات المسؤولة عن سلامة البيئة في العراق تعاني من قلة الامكانيات المالية وضعف التخصيصات الحكومية في هذا المجال كذلك ضعف التفاصيل في الاجراءات التنفيذية حيث ان القانون قد لا يوفر في بعض الاحيان التفاصيل الكافية حول اجراءات العمليات التنفيذية الخاصة بحماية البيئة . [3]

كما وتعاني القوانين الخاصة بالعناية بالبيئة من تحديات إدارية تتمثل بالاتي :

1- **الفساد الإداري** : حيث ان شيوع الفساد المالي والاداري سوف يسبب مشاكل وعدم قدرة معالجة الازمات البيئة وذلك لقلة التركيز عليها في الدرجة الاساس من قبل الحكومات المتعاقبة ، وكذلك عدم الوضوح او الجدية في موضوع خطورة القضايا البيئية حيث ادت تلك العوامل مجتمعة الى عدم الاهتمام بالواقع البيئي وإيلاء الاهمية له مما سبب تجاوز على الكثير من الاراضي الزراعية والخضراء في الدولة بسبب المحاباة او الفساد المالي . [4]

2- **غياب رؤية الحكومة للمخاطر البيئة** : حيث ان هناك نقص في التنسيق بين التنمية المستدامة والبيئة في العراق بسبب عدم وجود هيكلية مركزية تنفذ السياسات البيئية بشكل صحيح ، مما

---

[1] – منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، التقرير الاقليمي لمنطقة الشرق الادنى وشمال افريقيا ، روما ، 2019 ، ص 35 .

[2] – حمود تنار ، الوقاية من التلوث الصناعي في القانون المقارن ، مجلة جامعة الفرات للبحوث والدراسات العلمية ، العدد (16) ، 2011 ، ص 156 .

[3] – سامي حسن نجم و جيمن رفعت عزيز ، وسائل الضبط الاداري في حماية الامن المائي (دراسة مقارنة) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد (1) المجلد (14) ، 2024 ، ص 270-271.

[4] - عبد المطلب محمد عبد الرضا ، اهم التحديات البيئة في العراق ، بحث منشور على الرابط الالكتروني التالي : www.anbaa.org تاريخ الدخول 2-11-2024 .

جعل البيئة تتدهور بشكل عام حيث زاد التلوث عما كان عليه قبل عام 2003 وبمستويات قياسية خطرة وقد اطلقت المعامل الصناعية المختلفة كميات كبيرة من الملوثات الصناعية التي اثرت على جودة الهواء في العراق وخصوصا العاصمة بغداد ، اضف الى ذلك الانتشار العوائل لمواقع طمر النفايات في المناطق السكنية المكتظة او داخل العاصمة بشكل بات يهدد جودة الهواء حيث اصبحت المواقع السكنية القريبة من تلك الاماكن عرضة للأمراض والاخطار الصحية التي يمكن ان تنتج عن تلك المواقع .

2- واقع التنمية المستدامة وتحدياتها في العراق :

تتصف التنمية المستدامة في العراق بانها ما زالت في مراحلها الاول مع خطوات خجولة في تنفيذ اجندات التنمية المستدامة مقارنة مع باقي دول العالم ، ولذلك فان واقع التنمية المستدامة في العراق يتصف بالعوامل الاتية : [1]

1- لازالت التنمية المستدامة في العرق تعاني من الجهود النظرية او الاحصائية دون وجود جهود علمية مدروسة مع وجود خطط حكومية بالتعاون مع وزارة التخطيط غير انها ما زالت جهودا خجولة دون المستوى المطلوب .

2- تعاني التنمية المستدامة في العراق من الخطط (الريعية) والتي تعتمد على انتاج وتصدير النفط فقط دون التنويع المطلوب في الاقتصاد ، والذي يعد من اهداف التنمية المستدامة في دولة . حيث يعد الاقتصاد العراقي ان الصفة المميزة فيه هي الصفة الريعية بالاعتماد على الإيرادات المالية المتأتية من الانتاج النفطي في البلد ، مما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتهديد بسبب ان اسعار النفط العالمية عرضة للتقلبات صعودا ونزولا وهذا بحد ذاته يهدد عملية التنمية المستدامة التي تعتمد على تنويع الايرادات .

3- العجز المتنامي في الموازنة الاتحادية : حيث شهدت السنوات الثلاث الاخيرة ارتفاعا في نسب العجز في الموازنات بسبب التأثر بإسعار النفط وعدم الاستقرار السياسي والذي كان متمثلا في الحرب على الارهاب الداعشي الذي استنزف الكثير من الطاقات المالية للدولة اضافة الى

[1] – مهدي صالح دواي ، التنمية البشرية المستدامة : مفاهيم التكوين وابعاد التمكين العراق إنموذجا ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد (31) ، 2011، ص 61 .

الجانب البشري ، كما ان الانفاق العسكري شهد هو ايضا ارتفاعا حيث اصبح يسيطر على ما نسبته حوالي 20% من مجموع الموازنة الاتحادية خصوصا في السنوات 2015-2016 .[1]

والملاحظ ، فأن الكثير من قطاعات الدولة لا توجد فيها مؤشرات تنمية حقيقية ، فمثلا قطاع المصارف او قطاع الصحة وغيرها من القطاعات المهمة لا تشهد ذاك التطور العلمي والصحي والتكنلوجي الذي يكون احد اهم جوانب التنمية المستدامة .

والقطاع الصحي على سبيل المثال لم يحقق التقدم المطلوب في البنى التحتية رغم ان عدد المراكز الصحية زادت في العراق وذلك بسبب الزياد السكاني ، وما يخص الاقتصاد العراقي فان قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة تضررت بشكل كبير بسبب الهجمات الارهابية وتقلبات اسعار النفط ، مع عدم وجود رؤى جدية في تطور تلك القطاعات المهمة التي تشهد تراجعا كبيرا .[2]

الخاتمـــــة (النتائج والتوصيات)

ان التنمية المستدامة في البلد تحتاج الى قيادة سياسية تؤمن بضرورة التحول نحو تنمية متطورة وشاملة لكافة القطاعات في الدولة ، مع رؤية حقيقية وجدية لتحقيق ذلك، كما ان السياسات الاقتصادية تتميز بالضبابية في تحقيق الاهداف مع عدم وضوح رؤية شاملة تتجه نحو تطوير البلد نحو تنمية واسعة وحقيقية .

ان وجود تشريعات بيئة صارمة وقوية وملزمة سوف تساعد الدولة ومؤسساتها في تحويل البلد الى بيئة نظيفة خالية من الملوثات بكافة اشكالها وهو اسس من اساسات التنمية المستدامة ، ويبدو ان التوجه الحكومي بات يدرك اهمية التحول نحو التنمية والتنمية المستدامة غير ان الخطوات نحو هذا التحول ما زالت في طور الولادة رغم الجدية الحكومية في ذلك .

النتائج:

1- أسهمت التشريعات البيئية في تدبير استغلال الموارد الطبيعية بشكل يضمن بقائها للأجيال القادمة وترشيد من الاستنزاف المفرط للموارد المائية والزراعية والتعدينية من خلال فرض قيود وقوانين ملزمة.

---

[1] – ابو تراب تغريد ، مصدر سبق ذكره ، ص 200.

[2] – اخلاص جواد علي ، التنمية المستدامة ابعادها ومؤشراتها رؤية مستقبلية لتطوير بعض الامكانات التربوية في العراق ، مجلة التنمية المستدامة ، عدد (3) ، 2024 ، ص 105 .

2 – ساهمت في المنع من التأثيرات السلبية للنشاطات الاقتصادية كالتلوث الصناعي من خلال فرض قيود بيئية صارمة ومكنت الشركات من أتباع ممارسات صديقة للبيئة مما يشجع الاستثمار في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة.

3- أجبرت الجهات الحكومية والخاصة بتقديم تقارير بصورة منتظمة عن تأثيراتها البيئية

4- أفساح مدى أوسع لمساهمة المجتمع المدني عن طريق إطلاق حملات توعية بيئية وتعزيز الرقابة الشعبية.

5- اتباع خطط وطنية للتكيف مع التغير المناخي وتقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحفيز على تطوير البنية التحتية المقاومة للكوارث البيئية وتشجيع الاستثمار في مشاريع منع من التصحر.

6- ساعدت التشريعات البيئية للعراق الوفاء بالتزاماته في الاتفاقيات الدولية كاتفاقية باريس للمناخ وتُشجع التعاون مع دول الجوار لإدارة الموارد المشتركة مثل المياه والهواء النظيف.

7- هشاشة الإطار المؤسسي وقلة الموارد المالية والبشرية لتطبيق القوانين بشكل فعال مع انتشار الفساد الإداري والسياسي الذي يعيق تنفيذ الأحكام البيئية وضعف الوعي البيئي بين أفراد المجتمع والقطاع الخاص.

التوصيات:

1- تشجيع على تطوير منظومة تشريعية شاملة تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

2- تحفيز دور المؤسسات الرقابية وتوفير التمويل اللازم لها.

3- ارتقاء بالمستوى الوعي البيئي لدى جميع افراد المجتمع وتدريب الكوادر المتخصصة في مجال حماية البيئة.

4- تحفيز وتطوير البحث العلمي التقني في مجالات الطاقة النظيفة وإدارة الموارد المستدامة.

قائمة المصادر باللغة العربية :

1. ابو تراب تغريد قسم محمد ، البيئة والتنمية المستدامة في العراق : الواقع والاثار الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، العدد (2) المجلد (4) ، 2021 .
2. احمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، 2014 .
3. احمد عبد السلام عزت ، واقع التنمية المستدامة في العراق : احتياجات الحاضر وافاق المستقبل ، مقالة بحثية منشورة في مركز الدراسات والبحوث / كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، 2024 .
4. احمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة الاسلامي ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1996 .
5. احمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئية – دراسة تأصيلية في الانظمة الوطنية والاتفاقية ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1997 .
6. اخلاص جواد علي ، التنمية المستدامة ابعادها ومؤشراتها رؤية مستقبلية لتطوير بعض الامكانات التربوية في العراق ، مجلة التنمية المستدامة ، عدد (3) ، 2024 .
7. بان قدس يوسف ، دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة ، بحث منشور في مجلة الدراسات المستدامة للعدد الخاص ، العدد (3) المجلد (6) ، 2024 .
8. حسن عبد الرحمن مسند واخرون ، الادارة المتكاملة لموارد المياه ، مركز البحث والعلاقات الخارجية ، العدد (2) ، 2000 .
9. حمود تتار ، الوقاية من التلوث الصناعي في القانون المقارن ، مجلة جامعة الفرات للبحوث والدراسات العلمية ، العدد (16) ، 2011 .
10. سامي حسن نجم و جيمن رفعت عزيز ، وسائل الضبط الاداري في حماية الامن المائي (دراسة مقارنة) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد (1) المجلد (14) ، 2024 .
11. ضرغام خالد عبد الوهاب الطائي ، مشكلة ازمة السكن في العراق والمعالجات المقترحة ، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الغري ، العدد الخاص بمؤتمر الاسكان ، 2015.
12. عبد المطلب محمد عبد الرضا ، اهم التحديات البيئة في العراق ، بحث منشور على الرابط الالكتروني التالي : www.anbaa.org تاريخ الدخول 2-11-2024 .
13. علي عبد الامير ، التشريعات البيئية في العراق ، دار الرافدين للنشر والتوزيع ، بغداد ، 2015 .
14. فادي حسن جابر ، استثمار إدارة المعرفة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة / دراسة تحليلية ، مجلة الدراسات المستدامة ، العدد (3) المجلد (6) ، 2024 .
15. ماجد صدام سالم ، الادارة المائية المتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة في العراق ، المؤتمر الرابع ، كلية التربية – ابن رشد ، 2019 .

16. المادة (33) من الدستور العراقي ، وللمزيد يراجع : كريم زيدان خلف ، التحديات الدستورية والقانونية لحماية البيئة في العراق ، جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية ، 2024 .
17. المادة (33) من الدستور العراقي لسنة 2005 .
18. محمد مؤنس محب الدين ، الارهاب الصامت ، بحث منشور بمجلة الشرطة ، العدد (15) ، 1999 .
19. محمد نجيب حسني ، الدستور والقانون الجنائي ، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة ، 1992 .
20. مندور وعدة باحثين ، تنمية الموارد البشرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة خاصة) عن قطاع التعليم في بني وليد بليبيا ، مجلة العلوم البيئية ، 2017 .
21. منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، التقرير الاقليمي لمنطقة الشرق الادنى وشمال افريقيا ، روما ، 2019 .
22. مها الابحر ، التنمية المستدامة للموارد المائية ، مركز البحوث الزراعية ، بغداد ، 2019 .
23. مهدي صالح دواي ، التنمية البشرية المستدامة : مفاهيم التكوين وابعاد التمكين العراق إنموذجا ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد (31) ، 2011.
24. هالة صلاح الحديثي ، المسؤولية المدنية الناجمة عن تلوث البيئة – دراسة تحليلة تطبيقية ، دار جهينة للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2003 .
25. هالة صلاح ياسين الحديثي ، موقف التشريعات البيئية في ظل مبدأ إفتراض العلم بالقانون ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، العدد (4) ، 2006 .

References

1- Abu Turab Taghreed Qism Muhammad, Environment and Sustainable Development in Iraq: Reality and Economic Impacts, Journal of Economics and Sustainable Development, Issue (2), Volume (4), 2021.

2- Ahmed Jaber Badran, Economic Development and Sustainable Development, First Edition, Cairo, Center for Jurisprudential and Economic Studies, 2014.

3- Ahmed Abdel Salam Ezzat, The Reality of Sustainable Development in Iraq: Present Needs and Future Prospects, Research Article Published at the Center for Studies and Research / College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2024.

4- Ahmed Abdel Karim Salama, Islamic Environmental Protection Law, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing and Distribution, Cairo, 1996.

5- Ahmed Abdel Karim Salama, Environmental Protection Law - An Authentic Study in National and Conventional Systems, King Saud University Press, Riyadh, 1997.

6- Ikhlas Jawad Ali, Sustainable Development, Its Dimensions and Indicators, A Future Vision for Developing Some Educational Capabilities in Iraq, Sustainable Development Magazine, Issue (3), 2024.

7- Ban Quds Yousef, The Role of Renewable Energy in Achieving Sustainable Development, a research published in the Sustainable Studies Magazine for the Special Issue, Issue (3), Volume (6), 2024.

8- Hassan Abdul Rahman Musnad and others, Integrated Water Resources Management, Center for Research and External Relations, Issue (2), 2000.

9- Hamoud Tanar, Prevention of Industrial Pollution in Comparative Law, Al-Furat University Journal for Research and Scientific Studies, Issue (16), 2011.

10- Sami Hassan Najm and Jemen Raafat Aziz, Means of Administrative Control in Protecting Water Security (A Comparative Study), Anbar University Journal for Legal and Political Sciences, Issue (1), Volume (14), 2024.

11- Dhurgham Khaled Abdul Wahab Al-Taie, The Problem of the Housing Crisis in Iraq and the Proposed Solutions, a research

published in Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Al-Ghari University, the special issue of the Housing Conference, 2015.

12- Abdul Muttalib Muhammad Abdul Redha, The Most Important Environmental Challenges in Iraq, a research published on the following electronic link: www.anbaa.org Date of access: 2-11-2024.

13- Ali Abdul Amir, Environmental Legislation in Iraq, Dar Al-Rafidain for Publishing and Distribution, Baghdad, 2015.

14- Fadi Hassan Jaber, Investing in Green Knowledge Management in Achieving Sustainable Development / Analytical Study, Journal of Sustainable Studies, Issue (3), Volume (6), 2024.

15- Majid Saddam Salem, Integrated Water Management to Achieve Sustainable Development in Iraq, Fourth Conference, College of Education - Ibn Rushd, 2019.

16- Article (33) of the Iraqi Constitution, for more information see: Karim Zidane Khalaf, Constitutional and Legal Challenges to Environmental Protection in Iraq, University of Kirkuk - College of Law and Political Science, 2024.

17- Article (33) of the Iraqi Constitution of 2005.

18- Muhammad Mu'nis Muhibb al-Din, Silent Terrorism, a research published in the Police Magazine, Issue (15), 1999.

19- Muhammad Najib Hasni, The Constitution and Criminal Law, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing, Cairo, 1992.

20- Mandour and several researchers, Human Resources Development and Its Role in Achieving Sustainable Development (A Special Study) on the Education Sector in Bani Walid, Libya, Environmental Sciences Journal, 2017.

21- Food and Agriculture Organization of the United Nations, Regional Report for the Near East and North Africa, Rome, 2019.

22- Maha Al-Abhar, Sustainable Development of Water Resources, Agricultural Research Center, Baghdad, 2019.

23- Mahdi Saleh Dawai, Sustainable Human Development: Concepts of Formation and Dimensions of Empowerment, Iraq as a Model, Journal of the College of Heritage University, Issue (31), 2011.

24- Hala Salah Al-Hadith, Civil Liability Resulting from Environmental Pollution - An Analytical Applied Study, Dar Juhaina for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 2003.

25- Hala Salah Yassin Al-Hadith, The Position of Environmental Legislation in Light of the Principle of Assuming Knowledge of the Law, Journal of Anbar University for Humanities, Issue (4), 2006.